لما يقدمه من دعم لوجيستي لأجهزة المؤسسة الأمنية

العلي: لن ندخر جهداً في تعزيز دور قطاع الخدمات المساندة بـ «الداخلية»

وزير الداخلية يتابع الخطة الاستراتيجية للإمداد والتموين

أكد وزير الداخلية ووزير الدفاع بالإنابة الشيخ ثامر العلي الخميس الماضي أهمية تعزيز دور قطاع الخدمات المساندة في الوزارة وذلك لما يقدمه من دعم لوجيستي لأجهزة المؤسسة الامنية.

جاء ذلك خلال زيارة الشيخ ثامر لمقر الادارة العامة للامداد والتموين التابعة لقطاع شؤون الخدمات المساندة حيث اطلع على بعض أفرع وأقسام الإدارة منها الصيانة العامة وآلية عملها وكذلك الآليات الحديثة التي يتم استخدامها في جميع قطاعات الوزارة المختلفة.

وقالت الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام الامني بالوزارة في بيان صحفي ان الشيخ ثامر استمع إلى إيجاز حول آلية عمل الإدارة العامة للامداد والتموين والخدمات التي تقدمها للأجهزة الأمنية كما شاهد عرضا مرئيا عن إنجازات الإدارة والتي تتواكب مع استراتيجية المؤسسة الأمنية التقنية والتكنولوجية.

ونوه الشيخ ثامر بأن قطاع الخدمات المساندة يعمل على دعم المنظومة الأمنية والإنشائية بهدف إحداث نقلة نوعية سواء في مجال المباني الحديثة الذكية لقطاعات الوزارة أو في مجال الصيانة وتوفير الآليات الحديثة والمناسبة لعمل رجال الأمن.

وأشاد بما استمع إليه وشاهده من إنجازات مؤكدا أن الوزارة لن تدخر جهدا في دعم قطاع شؤون الخدمات المساندة.

ضبط مواطن بحوزته 10 كيلوغرامات من مادة «الكبتاغون»

أعلنت وزارة الداخلية أمس السبت تمكن قطاع الأمن الجنائي ممثلا في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبط مواطن بحوزته 10 كيلوغرامات من مسحوق بودرة مادة «الكبتاغون» مخبأة بطريقة سرية في مطفأتي حريق.

وأوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي أنه وردت معلومات للادارة العامة لمكافحة المخدرات من أحد المصادر السرية تفيد بأن مواطنا يحوز كمية كبيرة من مادة الكبتاغون المؤثرة عقليا بقصد الاتجار وعليه تم تكثيف التحريات التي أكدت صحة المعلومات.

وأضافت أنه تم على ضوء ذلك اتخاذ الإجراء القانوني اللازم وضبطه متلبسا أثناء محاولته بيع كمية من «الكبتاغون» لأحد المصادر السرية مشيرة إلى أنه بتفتيشه تم العثور على مطفأتي حريق كبيرتي الحجم مخبأ بداخلهما بطريقة سرية 10 كيلوغرامات من مسحوق بودرة «الكبتاغون» المؤثرة عقليا.

وذكرت أنه بمواجهة المتهم بما تم ضبطه بحوزته أقر واعترف بأن المضبوطات تخصه بقصد الاتجار وتم تحويله والمضبوطات إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

وأكدت «الداخلية» استمرار الحملات الأمنية على تجار ومروجي المواد المخدرة لضبط كل من تسول له نفسه الخروج على القانون والاتجار بتلك السموم.

تشاطر المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر وقطعت شوطا كبيرا في هذا المجال

منظمات دولية وجهات حكومية: الكويت بلد الإنسانية قولا وفعلا

طلال المطيري: نسعى للمزيد من التعاون وتضافر الجهود الدولية للتصدي لظاهرة الاتجار بالبشر العابرة للدول

دستور البلاد ينص على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة

طارق الشيخ

طلال المطيري

مازن أبو الحسن

الكويت تحترم تعهداتها الدولية في مجال حقوق الانسان ولاتميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين

قطعنا شوطاً كبيرا بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص والتي تعتبر من أبرز التحديات التي يواجهها العالم

لدينا تشريعن وطني ودولي ومكافحة هذه الجرائم أصبحت سياسة عامة قائمة بذاتها تلتزم بها البلاد

«القوى العاملة»: بلدنا في مقدمة دول العالم التي سارعت بالإجراءات التشريعية والتنفيذية لمكافحة «الاتجار»

صياغة خطة «الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين» بمشاركة المنظمات الدولية

الهيئة حريصة على إطلاق حملات توعية للعمالة باللغات المتداولة لها وإصدار البروشورات التوعوية بحقوقها

دور الكويت الإنساني يتجلى من خلال مركز إيواء العمالة الوافدة الذي تشرف عليه الهيئة والجهات الحكومية

ضرورة تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمجال العمل والعمال والحفاظ على حقوقهم وحمايتهم من هذه الجريمة

طارق الشيخ: منظمة الهجرة قدمت الخبرة الفنية حول حماية العمل التعاقدي المؤقت وضحايا الاتجار المحتملين

شبكة الأمم المتحدة تدعم قدرات حكومة الكويت لتعزيز حوكمة الهجرة النظامية ومعالجة مواطن الضعف

الحسن: رفع مستوى الوعي بخطورة جريمة الاتجار بالبشر الجسيمة وتسليط الضوء على معاناة الناجين

قال مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان المتحدث الرسمي وعضو اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين طلال المطيري ان دولة الكويت تشاطر المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر وقطعت شوطا كبيرا في هذا المجال.

وأضاف المطيري لـ «كونا» بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر والذي صادف يوم أمس الأول أن «المجتمع الدولي يستذكر بهذه المناسبة الجهود الوطنية للدول نحو المزيد من التعاون وتضافر الجهود الدولية للتصدي لهذه الظاهرة العابرة للدول».

وأفاد أن جهود دولة الكويت تأتي بناء على ما نص عليه دستورها في مادته الـ 29 بأن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين» وفي اطار احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال حقوق الانسان.

وأكد أن الكويت قطعت شوطاً كبيرا بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص والتي تعتبر من أبرز التحديات التي يواجهها العالم من خلال التشريعين الوطني والدولي بدءا بمصادقتها بموجب القانون «5/2006» على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكول الملحق بها والمعني بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ثم صدور القانون «91/2013» بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

ولفت الى أن مكافحة الاتجار بالأشخاص أصبحت سياسة عامة قائمة بذاتها تلتزم اليوم بها اللجنة الوطنية التي يترأسها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وتضم كافة الجهات الحكومية المعنية والتي تعمل على تحقيق رؤية الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الوزراء الكويتي «كويت خالية من الاتجار بالأشخاص».

وذكر أن اللجنة تحث الجهات المعنية بالدولة على نشر الوعي بالجوانب المتعلقة بالاتجار بالأشخاص واستقبال الشكاوى واحالتها للجهات المعنية تسهيلا للعمالة الوافدة وحفاظا على حقوقهم.

وقال ان هذه الخطوة تأتي بعد أن تم اعتماد آلية الإحالة الوطنية والتي تعد منظومة متكاملة من الأنظمة والإجراءات التي تراعي الجوانب القانونية وغيرها من الجوانب اللازمة للتعامل مع الضحايا وتوفير الرعاية والحماية والمساعدة لهم وهي تعتبر بمثابة خارطة الطريق.

وأكد المطيري حرص اللجنة على مواصلة جهودها للتصدي لظاهرة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

من جهتها قالت الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية إن دولة الكويت «في مقدمة دول العالم التي سارعت لاتخاذ الاجراءات التشريعية والتنفيذية» لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص «إحدى أكبر الجرائم انتشارا على مستوى العالم».

وذكرت المتحدث باسم «الهيئة» أسيل المزيد في بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص إن «القوى العاملة» حريصة على مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وذلك فيما يخص مجال العمل بما يتيحه القانون من صلاحيات وعبر التعاون مع الجهات المعنية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وآليات ذات صلة.

وأشارت المزيد إلى التعاون مع الجهات التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية وكذلك جهات التحقيق والقضائية مبينة أن «الهيئة» شاركت مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في صياغة خطة «الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين» كما قامت بإطلاق خطة عملها في ضوء استراتيجية دولة الكويت بهذا الشأن.

وذكرت أن الهيئة شاركت أيضا مع المنظمات الدولية المعنية وبوجه خاص «العمل الدولية» و«الدولية للهجرة» لتهيئة موظفيها للتدريب على آليات تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص فضلا عن العمل على بناء القدرات وتطويرها لمفتشي الهيئة في هذا المجال.

وأكدت حرص الهيئة على إطلاق حملات توعية للعمالة باللغات المتداولة لها وإصدار البروشورات التوعوية بحقوق العمالة والتزاماتها والتزامات أصحاب العمل ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

وأوضحت أن دور دولة الكويت الإنساني يتجلى من خلال مركز إيواء العمالة الوافدة التي تشرف عليها الهيئة وعلى دور الجهات الحكومية بالمركز وعلى الخدمات التي يقدمها المركز للعاملات المقيمات فيه والتي تشمل الخدمات الصحية والقانونية وعلى حقوق العمال عن طريق تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

كما أكدت إيمان «الهيئة» بضرورة تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمجال العمل والعمال والحفاظ على حقوقهم وحمايتهم من خلال اختصار الإجراءات المتبعة بشأن تسوية أوضاعهم إذ يباشر المركز أعماله على مدار 24 ساعة لتحقيق الهدف الأساسي من تأسيسه وتعزيز وتطوير مهارات العاملين فيه بالتنسيق مع المنظمات والجهات ذات الاختصاص.

وثمنت المزيد الدور الذي تبذله الكويت بكافة مؤسساتها والمنظمات الدولية لمكافحة هذه الجريمة واتخاذ كافة ما يلزم لمنعها والحد منها.

على صعيد متصل أشاد مكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت والوكالات التابعة لها في وقت سابق بالتعاون المشترك مع الوزارات والجهات العامة والخاصة المحلية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنع استغلال حقوق الإنسان.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المنسق المقيم لدى البلاد الدكتور طارق الشيخ في بيان صحفي مشترك مع بعثة المنظمة الدولية للهجرة في دولة الكويت إن «الهجرة الدولية» قامت بالعديد من المشاريع والمبادرات ذات الصلة.

وأضاف الشيخ ان من تلك المشاريع خمس حملات توعوية للجمهور لتسليط الضوء على قضية الاتجار بالبشر وحقوق العمالة المنزلية بالشراكة مع وزارات الخارجية والداخلية والإعلام الكويتية.

وأكد أن منظمة الهجرة قدمت ايضا الخبرة الفنية في «المجالات البرنامجية ذات الصلة بما في ذلك ورش العمل التدريبية حول حماية العمل التعاقدي المؤقت وضحايا الاتجار المحتملين لممثلي الحكومة والمجتمع المدني».

واوضح أن المنظمة عملت في شراكة وثيقة مع حكومة الكويت لتعزيز قدرات الجهات الوطنية ذات الصلة والوزارات المكلفة بحماية ضحايا الاتجار بما في ذلك موظفات الهيئة العامة للقوى العاملة التي تديرها الحكومة لإيواء النساء والعمال الأجانب.

وقال ان المنظمة تعمل أيضا على مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص «بشكل أساسي من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات».

وذكر ان الأمم المتحدة تؤكد الالتزام بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر و«تحقيقا لهذه الغاية تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والذي يعرف ببروتوكول الاتجار بالأشخاص على أنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو حالة ضعف».

وأضاف «استفادت خطة عمل الأمم المتحدة في الكويت من دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان وإطار عدم ترك أحد خلف الركب وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كأدوات للسياسة والمناصرة للفت الانتباه التي بحاجة إلى حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين بما في ذلك منع الاتجار وأشكال الاستغلال الأخرى ضمن جهود خطتنا».

وذكر ان شبكة الأمم المتحدة للهجرة تدعم قدرات حكومة دولة الكويت لتعزيز وتحسين حوكمة الهجرة بما في ذلك تسهيل مسارات الهجرة النظامية ومعالجة مواطن الضعف التي يواجهها المهاجرون والحد منها ويشمل ذلك على سبيل المثال قراءة الخارطة الحالية والتحديث المستمر للتعليمات والعمليات الإجرائية لتوجيه حكومة دولة الكويت وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين بما في ذلك المهاجرون أنفسهم على مسارات الهجرة النظامية».

ومن جهته قال رئيس بعثة منظمة الهجرة في الكويت مازن أبو الحسن إنه في كل عام تغتنم المنظمة هذه الفرصة لرفع مستوى الوعي بخطورة جريمة الاتجار بالبشر الجسيمة وتسليط الضوء على معاناة الناجين وتبيان حقوقهم.

وأضاف ابو الحسن أن المنظمة تعتمد على نهجين لمكافحة الاتجار بالبشر أولا الوقاية من خلال التوعية والتدريب على قضية الاتجار بالبشر وثانيا الحماية من خلال تقديم المساعدة للناجين والعمل مع الحكومات على سياسات مكافحة الاتجار بالبشر شريطة أن تتم الملاحقة من قبل الدول المعنية قائلا «أولويتنا هي العمل مع دولة الكويت لمكافحة الاتجار بالبشر».

وفي هذا السياق أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حملة بعنوان «أصوات الضحايا تقود الطريق» احتفاء باليوم العالمي لهذا العام بهدف زيادة الوعي بالدور المحوري للضحايا في مكافحة الاتجار بالبشر.

وقال ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة مجلس التعاون الخليجي ورئيس البعثة الدكتور حاتم علي «يحتفل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كل عام بهذا اليوم لدعم الدول الأعضاء وتسليط الضوء على النمو المتزايد وتحدي الاتجار بالبشر والحاجة الملحة لتوفير كافة وسائل الحماية والرعاية لضحاياها».

واعرب علي عن التقدير ل«شراكتنا» مع دولة الكويت وجهود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وكياناتها الأعضاء في مجال منع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا «لا سيما في إطار برامجنا التدريبية المشتركة مع وكالتنا الشقيقة للأمم المتحدة – المنظمة الدولية للهجرة».وعبر عن التطلع لاستمرار النجاحات التي تحققت من خلال جهود المركز الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر وإلى تطوير الاستراتيجية الوطنية الأولى لدولة الكويت في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ورعاية ضحاياه.

وقال «تماشيا مع التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر أصدرت دولة الكويت القانون «91/2013» بشأن «مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين» وأنشأت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر بوزارة الداخلية في عام 2015».

وثمن دور الكويت في هذا المجال قائلا ان كل هذا «يشير إلى تزايد وجهود دولة الكويت في مكافحة هذه الجريمة النكراء واتخاذ إجراءات لحماية ضحايا الاتجار ومنع جرائم الاتجار ومحاكمة مرتكبيها»